

48955 - أحرمت بالعمرة من مكة فماذا عليها؟

السؤال

أنا من سكان مكة وأردت العمرة ولم أذهب للميقات لإصرار أخي أنه لا يلزم ذلك ، ولكن أنا أعلم بوجوب الميقات. ما الحكم ؟ وإذا كان علي دم عمرة وأردت إرساله لخارج المملكة فهل يجوز ذلك ؟.

الإجابة المفصلة

أولاً :

من كان بمكة وأراد أن يعتمر فإنه يجب عليه الخروج إلى الحل (خارج حدود الحرم) ليحرم بالعمرة ، ولا يجوز له أن يحرم بالعمرة من مكة ، فإن فعل ذلك فعليه عند جمهور العلماء دم أي : يذبح شاة في مكة ويوزعها على مساكين الحرم .

روى البخاري (1556) ومسلم (1211) عن عائشة رضي الله عنها روى النبي صلى الله عليه وسلم قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجّة الوداع ... فذكرت الحديث وقالت : فلما قضينا الحج أرساني النبي صلى الله عليه وسلم مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى الثنعيم فأغمضت .

وروى البخاري (1215) ومسلم (1211) عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : يا رسول الله اغتمرتم وآمْ أغمض . فقال : يا عبد الرحمن ، اذهب بأختيك فأغمضاها من الثنعيم ، فاحقبيها على ناقه فأغمض . (احقبيها) أي أركبها خلفه .

وفي رواية للبخاري ومسلم : قال النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن : (اخرج بأختيك من الحرم فلتلهب بعمرة) .

قال النووي :

(أخرج بأختيك من الحرم فلتلهب بعمرة) فيه دليل لما قاله العلماء أن من كان بمكة وأراد العمرة فميقاته لها أدنى الحل ، ولا يجوز أن يحرم بها من الحرم ...

قال العلماء : وإنما وجّب الخروج إلى الحل ليجمع في نسكه بين الحل والحرم ، كما أن الحاج يجمع بينهما فإنه يقف بعرفات وهي في الحل ، ثم يدخل مكة للطواف وغيّره هذا تفصيل مذهب الشافعي ، وهكذا قال جمهور العلماء أنه يجب الخروج لحرام العمرة إلى أدنى الحل ، وأنه لو أحرم بها في الحرم ولم يخرج لزمه دم . وقال عطاء : لا شيء عليه . وقال مالك : لا يجزئ حتى يخرج إلى الحل . قال القاضي عياض : وقال مالك : لا بد من إحرامه من الثنعيم خاصة . قالوا : وهو ميقات المعمريين من مكة ، وهذا شاذ مزدود ، وألذى عينيه الجماهير أن جميع جهات الحل سواء ، ولا تختص بالثنعيم . والله أعلم به .

وأما من كان بمكة وأراد أن يحرم بالحج فإنه يحرم من موضعه بمكة ولا يلزمه الخروج إلى الحل .

ودليل ذلك ما رواه البخاري (1524) ومسلم (1181) عن ابن عباس قال إن النبي صلى الله عليه وسلم وقَتَ لَأَهْلِ الْمَدِيْنَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ وَلَأَهْلِ قَرْنَةِ الْمَنَازِلِ وَلَأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمْ هُنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ مِنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ .

قال الحافظ :

(حَتَّى أَهْلَ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ) أَيْ لَا يَحْتَاجُونَ إِلَى الْخُرُوجِ إِلَى الْمِيقَاتِ لِلإِحْرَامِ مِنْهُ بَلْ يُحْرِمُونَ مِنْ مَكَّةَ، وَهَذَا خَاصٌ بِالْحَاجِ . وَأَمَّا الْمُعْتَمِرُ فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى أَدْنَى الْحَلِّ . قال المحب الطبراني : لَا أَعْلَمُ أَحَدًا جَعَلَ مَكَّةَ مِيقَاتًا لِلْعُمْرَةِ أَهْ .

وقال الشيخ ابن عثيمين في " مناسك الحج والعمرة " (ص 27) بعد أن ذكر المواقت ، قال :

ومن كان أقرب إلى مكة من هذه المواقت فميقاته مكانه فيحرم منه ، حتى أهل مكة يحرمون من مكة إلا في العمرة فيحرم من كان في الحرم من أدنى (أي أقرب) الحل أهـ . ثم استدل بحديث عائشة المتقدم مع أخيها عبد الرحمن .

ثانياً :

يجب ذبح الشاة بمكة وتوزيعها على مساكين الحرم ، ولا يجوز توزيعها خارج مكة . وذلك لقول الله تعالى في جزاء الصيد في الإحرام : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءُ مِنْ قَتْلِهِ مَنْ قَتَلَ مِنَ النَّعْمَ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَذِيَا بَالْعَكْبَةِ) المائدة / 95 . قوله تعالى : (ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ) .

وسائل اللجنة الدائمة عن جماعة أحرموا بالعمرة من كدى (مكان بمكة) ولم يخرجوا إلى التنعيم .

فأجابـ :

أخطأ هؤلاء الذين أحرموا بالعمرة من كدى ، لأن كدى ليست من الحل ، بل من الحرم ، وليس كالتنعيم ، ولا الجعرانة ، لأن كلا من التنعيم والجعرانة من الحل ، وقد اعتمد النبي صلـ الله عليه وسلم من الجعرانة ، ولم يعتمد من التنعيم ، وإنما أمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يذهب مع أخته عائشة لتحريم بالعمرة من التنعيم ، لأنها أقرب مكان من الحل إلى الحرم ، ولو كان الإحرام بالعمرة داخل حدود الحرم جائزأ شرعاً لأذن لعائشة أن تحرم من مكانها بالأبطح ، ولم يكلفها وأخاها الذهاب إلى التنعيم للإحرام منه بالعمرة ، لما في ذلك من المشقة دون حاجة وهم على سفر ، وكان صلـ الله عليه وسلم إذا خير بين أمرين اختار أيسرهما ما لم يكن إثما ، وقياس كدى على التنعيم والجعرانة غير صحيح ، لأن الإحرام من المواقت تعبدـ عمرتهم صحيحة ، وعلى كل منهم ذبيحة لإحرامـهم بالعمرة من الحرم أهـ .

وقال الشيخ ابن عثيمين في فتاوى أركان الإسلام (ص 515) :

فيجب على من أراد الحج أو العمرة إذا مر بالميقات أن يهله منه ، ولا يتتجاوزه ، فإن فعل وتجاوز وجب عليه أن يرجع ليحرم منه ، وإذا رجع وأحرم منه فلا فدية عليه ، فإن أحمر من مكانه ولم يرجع فعليه عند أهل العلم فدية يذبحها ويوزعها على فقراء مكة اهـ .